

جدل الإصلاح السياسي في مصر بين ظموحات الداخل وضغوط الخارج

د. عمرو الشوبكي*

مقدمة

بدأت الولايات المتحدة في أعقاب اعتداءات 11 سبتمبر تنظر إلى مشكلات المنطقة العربية السياسية والاقتصادية باعتبارها السبب الرئيسي وراء "تفريخ" الإرهاب ومنظمات العنف الديني، التي اعتبرت نتاج البيئة الداخلية العربية من سوء تعليم وغياب للديمقراطية وفساد مالي وإداري. ومنذ ذلك الوقت والإدارة الأمريكية الجديدة تضع نصب أعينها معادلة بسيطة وأحادية، تتمثل في أن مقاومة "العنف الإسلامي" والعمليات الإرهابية تبدأ بتغيير البيئة المحلية التي أنتجته، والعمل على "تصنيع" نخبة جديدة تقود المنطقة العربية وتكون أكثر تواءمًا مع المنظومة العالمية الجديدة التي تقودها الولايات المتحدة.

وقد نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة العربية في أعقاب اعتداءات 11 سبتمبر، باعتبارها منطقة "موردة للإرهاب"، تستلزم التقويم والإصلاح، فأعلنت الحرب الدولية على الإرهاب، وأسقطت نظام طالبان في أفغانستان، ونظام صدام حسين في العراق، وبدأت الحملات العسكرية هي طريق الولايات المتحدة لتخويف دول المنطقة، والمبادرات السياسية طريق آخر لتعديل أوضاعها السياسية والاقتصادية.

وقد ربطت الولايات المتحدة حروبها العسكرية بمجموعة من الأهداف السياسية، كان أبرزها العمل على "زرع الديمقراطية" في الشرق الأوسط والعالم العربي، وأطلقت في سبيل ذلك ما أسمته بمبادرة الشرق الأوسط الكبير.

ومنذ إطلاق هذه المبادرة، والشرق الأوسط يعاني من سيل المبادرات العالمية المنهمرة من كل جانب، وأصبحنا منذ ذلك الوقت أمام رؤى خارجية للإصلاح أثارت جدلاً كبيراً داخل مصر والمنطقة العربية.

ورغم تعدد المبادرات الخارجية لإصلاح العالم العربي، إلا أننا يمكن أن نميز في الحقيقة بين مبادرتين رئيسيتين عكستا طريقتان مختلفتان ولو نسبياً في تعامل الولايات المتحدة مع المنطقة، وهما أولاً مبادرة الشرق الأوسط الكبير، وثانياً مبادرة الشراكة من أجل المستقبل مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما تواكب معها من مبادرات لقمة الناتو.

وعلى عكس ما يردده البعض في العالم العربي بأن هذه المبادرات لم تقم بها الولايات المتحدة من قبل، وخرجت فقط لاستهداف العرب والمسلمين؛ إلا أن من المؤكد أنه كانت هناك مبادرات ومشاريع

* خبير - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام

أمريكية أثناء الحرب الباردة، كانت تستهدف تقويض النظم الشيوعية القائمة في ذلك الوقت، وأنفقت الولايات المتحدة مليارات الدولارات من أجل إسقاط هذه النظم، أما المبادرات والمشاريع الأمريكية الحالية الموجهة إلى العالم العربي، فهي على خلاف الحالة الأولى؛ تستهدف في أغلب الأحيان أنظمة حليفة للولايات المتحدة، وهنا ربما يكون الجديد في الاستراتيجية الأمريكية، التي انتقلت من تبني مشاريع للتغيير ذات طابع أيديولوجي إلى مشاريع ذات طابع سياسي وثقافي واستراتيجي شامل، لا يعتمد فقط على معيار التحالف السياسي أو الخصومة الأيديولوجية كما حدث في فترات سابقة؛ إنما هي تستهدف تغيير بيئة محلية كاملة اعتبرتها هي المسئولة عن تفريخ الإرهاب.

وبقي أن تعامل أمريكا مع بيئة محلية في العالم العربي تضم حلفاء ولو سابقين (معظم الأنظمة العربية، وخصوصاً سياسيون، تيار إسلامي وقومي متشدد، وجانب من الليبراليين، وواقع اجتماعي وثقافي معقد)؛ أدى في النهاية إلى أن تصبح المبادرات الأمريكية تجاه دول المنطقة مختلفة بصورة كبيرة عن تلك التي استهدفت الطبقة السياسية في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية أثناء الحرب الباردة. وقد سهل وجود أنظمة "حليفة" للولايات المتحدة في المنطقة العربية من قدرتها على النفاذ إلى الداخل العربي، عبر وسائل متعددة تعليمية وبحثية وسياسية، وأيضاً عبر العمل الأهلي والمنظمات غير الحكومية، وأخيراً الإعلام والصحافة.

وعجزت هذه الأنظمة عن الاعتراض على هذه السياسات التي باتت تهدد وجودها ذاته؛ فمالت إلى "التفيق" والقيام بإصلاحات شكلية لرضاء الأمريكان، وواجهت "الاختراقات" الأمريكية لسيادتها الوطنية بالشعارات؛ نظراً لأنه لا يوجد لديها رصيد شعبي يذكر، يجعلها قادرة على مواجهة الضغوط الأمريكية، كما أنه مع العولمة السياسية والاقتصادية والإعلامية؛ بات من الصعب على النظم العربية ومنها النظام المصري أن تواجه تلك التحديات بإجراءات أمنية، أو بالانغلاق على الذات، والنظر إلى العالم الخارجي باعتباره عدواً؛ إنما بتطوير بنائها الداخلي، وتعظيم قدرات الكادر الوطني المهنية والسياسية، حتى يستطيع أن يتعامل مع التحديات الجديدة.

وهكذا فإن المبادرات الأمريكية الجديدة التي توجه إلى دول حليفة للولايات المتحدة مثل مصر؛ تجد تربة مهيأة منذ البداية لاستقبالها لأنها تجيء من "الصديق الأمريكي".

ويمكن القول إن هذه المبادرات استهدفت تغيير الواقع السياسي في المنطقة العربية ومنها مصر، وإقامة نظام ديمقراطي أكثر كفاءة وتوافقاً مع الاستراتيجية الأمريكية الكونية، وتضمنت بعدين رئيسيين: الأول تأثر بدرجة كبيرة بالبعد الأمني؛ أي إن دوافع مبادرات الإصلاح وفق الرؤية الأمريكية كانت بالأساس دوافع أمنية لمواجهة تداعيات 11 سبتمبر، والثاني هو العمل على تصنيع نخبة جديدة للتعامل مع هذه الاستراتيجية كما حدث في البداية في العراق، أو تصنيع واقع جديد لتسهيل نفاذ هذه المبادرات، وإحداث عملية التغيير كما يحدث في مصر.

وسيصبح من الخطر التعامل مع مبادرات الولايات المتحدة باعتبارها خطراً أمنياً أو مهدداً للنظام؛ إنما هي مشروع متكامل يرغب في إحداث تغيير حقيقي في المنطقة، حتى لو كنا لا نوافق على كثير من جوانبه، ولن توقعه الشعارات التي تتحدث كل يوم عن المؤامرات الأمريكية؛ إنما

ربما يمكن ذلك من خلال تعظيم كفاءة النظام السياسي المصري وتطويره من الداخل حتى يستطيع أن يصمد في وجه هذه التحديات، ويتفاعل معها نقديًا.

أولاً - مشروع الشرق الأوسط: الجدل الكبير

1. مبادرة الشرق الأوسط الكبير : مبادرة تم تجاوزها:

ساهمت اعتداءات 11 سبتمبر في خروج مبادرة الشرق الأوسط الكبير في 13 فبراير 2004، وتضمنت وصفًا للأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية السيئة في العالم العربي بصورة استعلانية، بدا فيها هذا العالم وكأنه ليس فقط المنطقة الوحيدة المأزومة في العالم؛ إنما أيضًا وكأن أزماته ترجع إلى مشكلات "جينية" تتحملها نخبته السياسية المحلية دون أدنى إشارة إلى دور البيئة العالمية وتحيزات النظام العالمي الجديد في إعاقة عملية التطور الديمقراطي في هذه البلدان.

ورغم أن هذه المبادرة قد اعتمدت بصورة كبيرة على تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، إلا أن الإسهاب في عرض مظاهر "المرض العربي" دون أي إشارة تذكر لكيفية معالجته؛ باتت مسألة مثيرة للقلق، وعكست منطقتًا أمريكيًا منقوصًا في التعامل مع هذه القضية.

ولعل المفارقة في هذه المبادرة تكمن في أنها وصفت الأزمات العربية باعتبارها حكرًا على العالم العربي، ولكنها قدمت لها حلول من خارجها، ولم تبحث عن شركاء لها في المنطقة العربية، سواء من النخب الرسمية أو من نخب المجتمع المدني؛ لكي يواجهوا هذه المشكلات المتراكمة.

والحقيقة فإن الحديث عن منطقة تمتد مساهمتها الحضارية لمئات السنين قبل اكتشاف الولايات المتحدة، بهذه الطريقة التي تفصل أوضاعها المتردية عن السياق السياسي الذي تعيشه ببعده المحلي والعالمي؛ فيها كثير من القصور والنواقص.

فقد أساءت مبادرة الشرق الأوسط الكبير إلى العالم العربي كبقعة حضارية وكيان اجتماعي وسياسي على مستوى الشكل والمضمون معًا، بعدم ربطها بين مظاهر الأزمة وأسبابها، كما تجاهلت وجود شركاء في المنطقة العربية يناضلون منذ زمن من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، واعتبرت أخيرًا مشكلات المنطقة هي نتاج واقعها السياسي والاجتماعي، دون أن تشير إلى دور البيئة الدولية والإقليمية في تقادم هذه المشكلات. وجاءت هذه المبادرة متأثرة بالنجاح الأمريكي السهل في إسقاط نظام صدام حسين، وتصور الإدارة الأمريكية بأنها قادرة على زرع الديمقراطية في العراق بين ليلة وضحاها.

ويمكن تحديد ثلاثة محددات رئيسية لعبت دورًا كبيرًا في صياغة مبادرة الشرق الأوسط الكبير بهذه الصورة:

المحدد الأول - تداعيات 11 سبتمبر، أو هيمنة الهاجس الأمني:

عرفت الولايات المتحدة في أعقاب أحداث 11 سبتمبر سيطرة كاملة للعقل الأمني على مدخلات صناعة القرار الأمريكي، وأصبحت معالجة المشكلات الأمنية هي المدخل الرئيسي في

التعامل مع المنطقة العربية، وصارت مبادرات الإصلاح الأمريكية تستهدف أساسًا منع تكرار العمليات الإرهابية مرة أخرى، وليس بناء ديمقراطية ذات جذور اجتماعية وثقافية في العالم العربي. ولعل هذا "المدخل الجنائي" في تعامل الولايات المتحدة مع الإرهاب؛ جعلها تنظر للعالم العربي باعتباره مصدره، واقتصرت بالتالي -أو بالنتيجة- قراءتها لمشاكله الاقتصادية والاجتماعية من الزاوية الأمنية. ولعل معضلة القراءة الأمريكية لمسألة العنف والإرهاب أنها عزلتها عن السياق السياسي والاجتماعي المحيط بها، ونظرت لها باعتبارها نتاج البيئة الثقافية والسياسية في العالم العربي.

وقد ظلت الإدارة الأمريكية قبل 11 سبتمبر أثيرة كثير من التقديرات، بعضها شاع على أنه "أكاديمي"، والبعض الآخر روجه بعض "متخصصي" الشرق الأوسط في الإدارة الأمريكية، ونظر إلى الحركة الإسلامية إما باعتبارها حالة سياسية يجب التعامل معها، أو توظيفها باعتبارها واقعا عمليا "موجودا"، أو على أنها حالة "استثنائية" عن السياق الغربي، وبالتالي ليس هناك مبرر لفهمها وقراءتها من داخلها؛ إنما تركت "لقدرها" باعتبار أن ما تقوله هو أقرب "للطلاس" التي من الصعب على العقل الأمريكي أن يفهمها، ولأنها في النهاية ظاهرة "عالم ثالثة"، فلما بذل الجهد والوقت لفك رموزها. وتبعًا لهذا الفهم قدمت مراكز "دعم القرار" في الولايات المتحدة نصًا للإدارة الأمريكية بالتحالف مع الحركات الإسلامية في بعض الأماكن، والهجوم عليها في أماكن أخرى تبعًا للحاجة وللمصلحة الأمريكية المباشرة.

وقد غاب في كلتا الحالتين أي تصور اجتماعي للظاهرة، والنتائج طويلة المدى للتحالف البراجماتي مع بعض تنظيمات الحركة الإسلامية الأكثر تشددًا وانغلاقًا.

وقد دعت الحاجة بالولايات المتحدة قبل 11 سبتمبر إلى دعم المجاهدين العرب والأفغان، الذين شكلوا بعد ذلك النواة الصلبة لنظام طالبان وشبكة القاعدة، وذلك حين كان العدو هو الجيش الأحمر والأنظمة الشيوعية، دون أن تمتلك أي قراءة تحليلية ومستقبلية للمخاطر الاستراتيجية لمثل هذا التحالف والنتائج العكسية والكارثية التي يمكن أن يحدثها داخل العالم الإسلامي وفي قلب الولايات المتحدة.

ولعل أزمة الرؤية الأمريكية تكمن في أنها ظلت أثيرة "حسابات اللحظة" التي دفعتها في مرحلة ما إلى التحالف، وربما صناعة أسطورة المجاهدين الأفغان، ودفعتها في مرحلة أخرى إلى تصويرهم على أنهم مجموعة من المجرمين القتل، دون أي محاولة للاقترب من الدوافع والأسباب الاجتماعية والسياسية التي دفعت هؤلاء إلى تبني هذا النوع "الخاص" من العنف.

وقد أدت "رؤى رد الفعل" الأمريكية إلى غياب أي تفسير اجتماعي/سياسي لتصاعد العنف والعمليات الاستشهادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعجزت عن فهم الحدود الفاصلة بينه وبين الإرهاب، الذي لم تستطع أن تتفهم أبعاده المركبة دينيًا واجتماعيًا وسياسيًا، وليس فقط أمنياً أو جنائياً.

المحدد الثاني: تصنيع نخبة جديدة:

لم تهتم مبادرة الشرق الأوسط الكبير بالبحث عن شركاء محليين مهمومين بقضايا الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، قبل سيل المبادرات الأمريكية؛ حيث كان تصور الإدارة الأمريكية أن وجود

هؤلاء الشركاء مضمون في صيغة تابعين أو مصنعين في المعامل الأمريكية، وكانت تصوراتها بإمكانية تصنيع ديمقراطية في العراق بالضغط على زر يطيح بالدكتاتورية الصدامية، وآخر يبني الديمقراطية على الطريقة الأمريكية؛ هو الخلفية التي جعلت الولايات المتحدة لا تهتم في مبادرة الشرق الأوسط الكبير بالبحث عن نخبة شريكة لها في بناء الديمقراطية في العالم العربي، بكل ما تعنيه الكلمة من معاني نقدية، ومن هامش مستقل للحركة، وبعد قطعي عن الأجهزة الإدارية والمخابراتية الأمريكية، لصالح التلاقي على قيمة الديمقراطية بمعناها الإنساني والعالمي.

وكان الهاجس الأمني هو المسيطر على عقل الإدارة الأمريكية في طرح هذه المبادرة؛ فلم تفهم بناء الديمقراطية باعتباره عملية تطويرية يستلزم بناؤها رحلة طويلة من التفاعلات الداخلية والخارجية، مكتفية بالتأكيد على مظاهر المرض، ووصفات جاهزة للإصلاح متأثرة بالحالة العراقية، التي تصورت أن تغيير النظام الديكتاتوري سيعني تلقائيًا بناء نظام ديمقراطي عبر الدعم الأمريكي، وهو ما ثبت فشله، وبدأت الولايات المتحدة في البحث عن وسائل جديدة عبر التحالف مع شركاء محليين.

المحدد الثالث: الاقتصاد في مواجهة التاريخ والثقافة:

المفارقة الثالثة في مبادرة الشرق الأوسط الكبير أنها جاءت وقدمت وصفات برامجية ذات طابع سياسي/ اقتصادي لمشكلات العالم العربية، في الوقت الذي نظرت إليه الولايات المتحدة باعتباره منطقة متخلفة حضاريًا وثقافيًا وموردة للإرهاب.

وقد قام المدخل الأمريكي في التعامل مع المنطقة على أساس أن برامجية السياسية والاقتصاد يمكنها أن تعيد تشكيل العالم العربي على أسس جديدة، يتم من خلالها إعادة تشكيل قيم المنطقة وثقافتها السياسية على أسس "حديثة".

ولعل ما جرى في العراق قد دل على أن قيم ومبادئ التحرر الوطني ما زالت تحرك مشاعر الشعب العراقي ضد المحتلين، وأن هناك رغبة في أن يكون بناء العراق الجديد عبر نخبة وطنية منتخبة ديمقراطيًا، ودلت نتائج الانتخابات الأخيرة أن معظم تيارات الائتلاف العراقي ليست هي تلك النخبة العلمانية المصنعة أمريكيًا، وأن مستقبل العراق مرتهن بقدرة هذه النخبة على جلب الاستقلال والديمقراطية معًا.

والحقيقة أن أمام مصر فرصة لكي تقوم بإصلاحات سياسية عميقة من داخل التربة الوطنية، التي ما زال الجزء الأكبر من النخبة فيها حريصًا على أن يتم التغيير والإصلاح من داخلها؛ لأن الخارج سينجح حتمًا في النفاذ إلى الداخل في حال بقيت الأوضاع كما هي عليه.

2 . المبادرة الثانية من الشرق الأوسط الكبير إلى الشراكة من أجل التقدم والمستقبل:

اختلفت المبادرة التي تبنتها الدول الثماني الكبرى في شهر يونيو 2004 عن مبادرة الشرق الأوسط الكبير من عدة زوايا: الأولى أنها حرصت على التأكيد على أهمية الشراكة مع دول المنطقة؛ بل نصت في عنوانها على ما يفيد هذا المعنى، وحددت شركاءها في الحكومات ومنظمات المجتمع

المدني ورجال الأعمال، وبصورة تتم عن رغبة في البحث عن شركاء من داخل المنطقة، ولا تقوم هي "بتصنيعهم" وفرضهم عليها من خارجها.

كما تضمنت المبادرة اعترافاً بدور هذه المنطقة في المساهمة الحضارية في مسيرة الإنسانية، كما اعتبرت -وعلى عكس الوثيقة الأولى- أن هناك ضرورة لدعم تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، دون أن تشير بشكل واضح إلى أنه أحد الأسباب الرئيسية وراء تعثر الإصلاح في العالم العربي.

وبات واضحاً أن الطرف الخارجي متمثلاً في الإدارة الأمريكية الحالية هو الطرف الأقوى في معادلة الضغط من أجل التغيير في مصر والعالم العربي، وسيظل لقدرة الأطراف الأوروبية ومنظمات المجتمع المدني العالمي والتيارات والنخب الوطنية المحلية؛ دور كبير في تحويل مشاريع الإصلاح الأمريكية من مشاريع تحكمها حسابات أمنية أو سياسية إلى مشاريع عالمية حقيقية للإصلاح في العالم العربي.

وقد عكست هذه المبادرة . على عكس ما يتصور البعض في مصر أنه انفتاح أو تراجع للإدارة الأمريكية . رغبة أمريكية للنفوذ للداخل عبر الاعتراف بشرعية الأنظمة الموجودة، ومن خلال هذا الاعتراف تسهل الطريق أمام تحركها إلى عصب المجتمع ومؤسساته الحية، حتى يصبح التغيير عملية سهلة تبدو وكأنها قرار داخلي.

ثانياً . كيف نتعامل مع ثغرات المبادرات الأمريكية

وضعت الولايات المتحدة في أعقاب أحداث 11 سبتمبر استراتيجية أمنية أثرت على مدخلات صناعة القرار الأمريكي، وأصبحت معالجة المشكلات الأمنية هي أحد أبرز المداخل الرئيسية في التعامل مع المنطقة العربية، واستهدفت المبادرات الأمريكية في أحد جوانبها منع تكرار العمليات الإرهابية مرة أخرى، عن طريق بناء نظم ديمقراطية متوافقة مع الاستراتيجية الكونية الأمريكية. ولعل هذا "المدخل الجنائي" في تعامل الولايات المتحدة مع الإرهاب؛ جعلها تنظر للعالم العربي باعتباره مصدره، وعزلت قضية الإرهاب والظاهرة الإسلامية عن السياق الدولي المحيط بها، ونظرت لها باعتبارها نتاج البيئة الثقافية والسياسية في العالم العربي.

وجاءت المبادرات الأمريكية متأثرة في كثير من الأحيان بحسابات اللحظة؛ ولذا اختلفت مبادرة الشرق الأوسط الكبير عن تلك التي حملت اسم الشراكة من أجل المستقبل؛ نظراً لتغير الظروف المحيطة بالمشاريع الأمريكية، وخاصة في العراق؛ فالأولى جاءت متأثرة بنشوة الانتصار الأمريكي السهل، ونجاحها في إسقاط نظام صدام حسين، والثانية جاءت في أعقاب الصعوبات التي بدأت تواجه المشروع الأمريكي في العراق، ومن المؤكد أن الولايات المتحدة مستعدة أن تقدم "مبادرة ثالثة" أكثر قسوة وحدة تجاه مصر وباقي الدولة العربية في حال نجاحها في نقل الاستقرار إلى العراق، خاصة بعد نجاحها ولو جزئياً في إجراء الانتخابات التشريعية، وأيضاً في إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

وهنا بات من المهم أن يتضمن التحرك المصري عدة نقاط استراتيجية:

الأولى- دحض كل الأفكار التي تعتبر أن الداخل هو فقط المسئول عن تصاعد الإرهاب، باعتباره ظاهرة لها أبعادها السياسية والاجتماعية، وليست مجرد ظاهرة تخص دين أو منطقة ثقافية بعينها، ويتحمل تبعات تصاعدها البيئة الدولية والسياسات الأمريكية المنحازة لإسرائيل، تمامًا مثلما ساعد واقع الاستبداد الداخلي وغياب الديمقراطية والشفافية، وانتشار الفساد على وجود هذه الظاهرة.

الثانية- أن رفض هذه المبادرات على اعتبار أنه يعكس رفضًا للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية؛ لن يستطيع أن يوقف مثل هذه التدخلات؛ لأنها ليست مجرد شعارات ترددها الإدارة الأمريكية؛ إنما هي خطط تمتلك آليات اقتصادية وسياسية واجتماعية للنفوذ إلى الداخل، والتأثير فيه، وهنا ستصبح مواجهتها مرتبطة بتطوير واقعنا الوطني، وليس الهتاف اليومي برفض التدخل في الشؤون الداخلية، خاصة وأن المفارقة في أن هذه التدخلات الخارجية كثيرًا ما توجه دفة السياسة الخارجية المصرية، وبدا الاستدعاء المتكرر لشعارات السيادة الوطنية وكأنه من أجل تعطيل الإصلاح الداخلي فقط.

الثالثة- من المهم تأكيد أن شعار "رفض التدخل في الشؤون الداخلية" لا يختلف عليه أي مواطن مصري لديه حد أدنى من الإحساس بالوطنية والانتماء لهذا البلد؛ فلا أحد يرغب أن يحكم الأمريكان أو مندوبهم مصر، ولا أحد يتمنى أن يكون النضال من أجل بناء الديمقراطية مجرد امتداد للأجندة الأمريكية، ولكن لتحويل هذا الشعار إلى واقع، وإلى حائط صد حقيقي في مواجهة التدخلات الخارجية؛ فإننا يجب أن نترجمه في الواقع بصورة مختلفة عن هذا الهتاف اليومي؛ وذلك بوضع آلية سياسية جديدة تساهم في تطوير أداء الداخل، بدلاً من الشعارات التي ترفض التدخل الخارجي لتبرر الاستبداد وخطاب تعطيل الديمقراطية.

ثالثاً - تفعيل الداخل لمواجهة تحديات الخارج وضغوطه

تحتاج مصر إلى عقل سياسي يستطيع أن يعظم من قدراتها الداخلية، ومن كفاءه نظامها السياسي، حتى تستطيع أن تصمد أمام التحديات الخارجية، وهذا لن يتم إلا بإجراء إصلاح جذري في بنية نظامها السياسي يتميز بالتالي:

1 . دولة القانون:

إن مواجهة كل صور الفساد والجمود وانعدام الكفاءة؛ سيبدأ في احترام القوانين التي وضعها النظام السياسي المصري، ولا يطبقها، والعمل على إعادة الاعتبار لهيبة الدولة واحترام النظام العام ومبادئ الجمهورية، قبل المطالبة بتغيير قوانين لا تطبق أصلاً، أو تطبق بصورة عشوائية حسب الظروف الخاصة لكل حالة.

إن مسألة احتفاظ النظام السياسي المصري بقيمة عليا، وبقواعد قانونية تطبق بصورة صارمة، تعد في حد ذاتها مدخلاً للإصلاح؛ لأن القوانين في أرض الكنانة وضعت لكي لا تطبق، ولا يوجد معيار سياسي أو مهني واحد يمكن القول إنه على أساسه تم اختيار هذا المسئول واستبعاد الآخر، أو الترخيص لهذا الحزب ورفض الآخر، أو نجاح هذا المرشح ورسوب الآخر.. وهكذا.

لقد تعايشت في مصر القوانين الاشتراكية والرأسمالية، والدولة المدنية، ورقابة رجال الدين، كما يعيش فيها أحزاب قانونية ترغب في تأجير أو بيع رخصتها الحزبية مع تيارات أخرى موجودة في الشارع، وعاجزة عن الحصول على الرخصة القانونية، وهناك القوى الحزبية التي تمتلك شرعية قانونية وغائبة، وهناك القوى التي لا تمتلك شرعية قانونية ومؤثرة.

ويبدو أن جمهوريتنا المصرية صارت بلا قوانين ولا معايير اقتصادية للتريح المالي أو سياسية للتصعيد على قمة النخبة، وغابت على عكس كثير من النظم السياسية في بلدان شرق أوسطية حولنا مسألة احترامها لقوانينها وقواعدها؛ أيًا كان الرأي فيها، التي بقيت أحد أسباب تطورها الديمقراطي ونهضتها الاقتصادية. فالجمهورية العلمانية التركية التي أنشأت نظامًا علمانيًا منطرقًا تطورت وانفتحت حتى نجحت في دمج أحزاب "الإسلام السياسي" داخل النظام القائم، والجمهورية الإسلامية الإيرانية التي بدأت عقب الثورة باستئصال آراء الإصلاحيين؛ نجحت بعد ذلك في قبولهم داخل النظام، عبر رحلة كان الحكم فيها لدى كلا النظامين للقانون والقواعد التي ارتضاها الشعب والنخبة لإدارة شئون البلاد، والتي لم تكن شيئًا ثابتًا لا يتغير، بقدر ما مثلت وجود منظومة متكاملة من القيم والقوانين والسياسات التي يختلف حولها الناس، وكانت سببًا في تحويل الجدل السياسي من "حوار الطرشان" إلى طاقة حقيقية للتقدم، وهذا على عكس الحالة المصرية التي هدمت نخبتها الجديدة أي قاعدة أو قيمة يمكن الاختلاف عليها، وصار المسموح في السياسة والاقتصاد والإدارة لا تحكمه أي ضوابط أو قواعد قانونية مهما كان الرأي فيها، وصارت المعارك الشخصية هي الأساس الذي بنيت عليه معظم صراعات النخبة المصرية، حتى لو رفع البعض شعارات إبراء الذمة بالمطالبة بتعديل الدستور وإلغاء قانون الطوارئ الذي يطبق حسب الحالة.

تحتاج مصر إلى نظام قانوني تطبقه، وتضع نظامًا اجتماعيًا وسياسيًا يقبل المنافسة الحرة والاختلاف الحر والمبادرات الحرة، على ضوء قواعد القانون والدستور، ثم بعد ذلك نفكر في اللون السياسي الذي سيأخذه شكل النظام السياسي؛ فتلك قضية خلافية، ولكن الاحتفاظ بمبادئ نظامنا الجمهوري يجب أن تكون قضية توافق وطني عام حتى لا نقول إجماع.

2. إصلاح القمة حتى يمكن إصلاح الوسط والقاع:

ومن المهم التأكيد على ضرورة تعديل المادة 77 من الدستور، وعدم الاكتفاء بالتعديل المقيد الذي تم على المادة 76، وذلك بالنص على ضرورة ألا تتجاوز مدة انتخاب رئيس الجمهورية مدتين كل منها 6 سنوات، غير قابلة تحت أي ظرف للتجديد لمدة ثلاثة، وهو تعديل يبدو بالنسبة لنا أكثر أهمية من التعديل الذي تم على المادة 76، وأصبح بمقتضاه اختيار رئيس الجمهورية يتم بالاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح.

وتبدو أهمية الفصل بين صلاحيات الرئيس السياسية والحزبية، وبين جهاز الدولة البيروقراطي مسألة محورية؛ فالرئيس الخالد" أدى إلى ظهور رؤساء صغار خالدين أيضًا في كل المؤسسات العامة، ومختلف الهيئات الإدارية للدولة المصرية؛ حيث تحول كل وزير أو مسئول إلى "رئيس صغير" فوق المحاسبة وفوق القانون، لا يتغير مهما تراكمت التقارير عن فسادهم أو عدم كفاءتهم، وينسحق أمام سطوته الوظيفية طوابير من الموظفين البسطاء جنبًا إلى جنب مع كبار المسؤولين من أجل الحفاظ على المكانة أو لقمة العيش.

وقد تراكب مع تجاهل تعديل المادة 77 تفرغ المادة 76 من أي دلالة حقيقية للتغيير، ووضع نفس العقل البيروقراطي قيودًا هائلة أمام أي فرصة حقيقية للتغيير والتجديد، تمامًا كما يجري في إدارة المؤسسات العامة والحكومية حين يخاف المدير/ الرئيس من الجديد، ويضع أمام الأجيال الشابة معايير الأقدمية بدلاً من الكفاءة؛ لإيقاف تقدمهم، ويرتاح للحوار مع الضعفاء، والاختلاف مع محدود الكفاءة، ومن امتلأت ملفاتهم بتقارير الفساد.

ويصبح هناك "سقف" محدد لا يستطيع أن يتجاوزه أحد بحكم القيود وليس القواعد المفروضة، ويصبح الدخول في اللعبة "أو التعيين" في الوظيفة يعتمد على مسوغات منخفضة للغاية، حتى لا تهدد السقف المنخفض الذي حدده مجمل النظام الإداري/ السياسي القائم.

3. الأحزاب أم السياسة: الغياب شبه الكامل:

بلغ عدد الأحزاب السياسية في مصر 21 حزبًا، منها 16 حزبًا ورقيًا لا يمكن اعتبارهم من الأصل يمثلون قوى وتيارات سياسية حقيقية، فباستثناء أحزاب الوفد والتجمع والناصرى والغد وحزب الحكومة التي لديها علاقة "قاربة" بالعمل السياسي؛ فإن باقي الأحزاب تمثل عازًا على الحياة السياسية والنظام الحزبي المصري.

وهنا صار لا بد لتطوير الحياة الحزبية المصرية أن تتم الإطاحة بالطريقة الإدارية، التي تجعل الموافقة على أي حزب سياسي مرتبهة بمجموعة من المعايير (عدد التوكيلات، تمايز البرنامج،.. إلخ) التي لا علاقة لها بقوة الحزب في الشارع، ولا في قدرته على التأثير بين الجماهير عبر كوادرنشطة وبرنامج سياسي طموح.

وإذا أثبت الحزب عدم قدرته على التأثير في الشارع المصري، ولم يحصل مثلاً على 1% من الأصوات في الانتخابات؛ فلا بد من حله حتى لا تتحول الأحزاب السياسية إلى مجرد شقق مفروشة تسمى مقرات، ويقودها قراء كف ومطاردون من العدالة.

وهنا لا بد من التأكيد على النقاط التالية لتفعيل النظام الحزبي:

1. تفعيل دور الأحزاب الحقيقية بوجود مصادر وطنية مناسبة لتمويلها، ووضع رقابة قانونية على نشاطها المالي والإداري، وفتح الطريق أمام نظام تعددي حقيقي قائم على فكرة المنافسة والحوار.
2. إصلاح الحزب الوطني الحاكم، واعتبار أن أزمته هي أحد الأسباب الرئيسية وراء أزمة النظام الحزبي في مصر، فما زال الحزب مكتظًا بعضوية من اليمين ومن اليسار، ومن المتدينين المحافظين ومن العلمانيين الليبراليين، وأخيرًا من له علاقة بالسياسة، ومن هم مثل الموظفين الحكوميين ينفذون الأوامر كما لو كانوا في مصلحة حكومية.

وشكل ضعف الحزب وترهله وضمه لكل ألوان الطيف السياسي وغير السياسي في مصر غياب فاعليته الحقيقية في الشارع المصري، كما اتضح في الانتخابات الأخيرة، وصار من المهم لتطوير الحزب أولاً وجود مرجعية سياسية عليا تحرك حركة نحو يسار الوسط وأخرى نحو يمين الوسط. وهنا لا بد من خلق قواعد للمنافسة بين قوى وأحزاب حتى لو اختارها النظام، لكن من المهم أن نختار على أرضية ثابتة النظام الجمهوري، وقواعد للدستور تخرج المجتمع من حالة الجمود والفوضى وتضع قيمًا جديدة للمنافسة في مصر تمهيدًا لتداول السلطة.

3. يجب أن تقوم الحكومة بوضع نظام لفرز أحزاب المعارضة؛ لأن هزال المعارضة يعكس هزال الحكومة، وذلك بفتح المجال لحركة القوى والأحزاب الرئيسية للعمل بفاعلية في المجال العام والترخيص للأحزاب السياسية المعطلة كحزب الوسط والكرامة، وحل إشكالية الجماعة المحظورة (أي الإخوان المسلمين)؛ وذلك بدمجهم في عملية التطور الديمقراطي والسياسي كحزب سياسي شرعي.

4. الإعلام الموجه في عصر السماوات المفتوحة:

وصلت الرسالة الإعلامية المصرية المرئية والمكتوبة إلى أدنى مستوى لها منذ قيام ثورة يوليو؛ فقد انهارت الصحف القومية الثلاثة نتيجة سوء الإدارة والفساد، وغياب الحد الأدنى من الكفاءة المهنية. ورغم امتلاك الدولة لمعلومات دقيقة عن أوضاع تلك الصحف ومسئولية قادتها عن هذا الانهيار؛ إلا أنها لم تتحرك كما هو حادث في كل المجالات.

أما حال الإعلام المصري المرئي؛ فقد وصل إلى درجة غير مسبوقه من التدهور، فقد عجزت 8 قنوات تليفزيونية عن أن تتنافس قناة فضائية عربية واحدة، وعجزت مصر أن تمتلك قناة واحدة بوزن العربية أو الجزيرة، رغم أن المحاور المصري تلقفته القنوات العربية نتيجة سوء الإدارة وانعدام الكفاءة في القنوات المحلية.

ولعل الأزمة المصرية فاقت مجتمعات عربية أخرى كالسعودية مثلاً التي نجحت بالتوازي مع صحفها المحلية الرديئة أن تقدم صحافة وإعلاماً متطوراً متمثلاً في الشرق الأوسط والحياة، إضافة إلى دعمها لقناة عربية وغيرها.

أما الحالة المصرية فهي أعجز من أن تقدم مبادرة إعلامية أو سياسية واحدة ذات مستوى مهني رفيع، وأن تحافظ على ولائها لقيم النظام الجمهوري المصري، ولا تكون متحدتاً رسمياً باسم زعمائه، وتبقى الصحف المحلية وباقي القنوات كما هي ولو مؤقتاً، تبت رسالتها الرديئة، ولكن على الأقل نكون نجحنا في خلق بديل رفيع المستوى، ولو بالتوازي معها.

والحقيقة أن وجود مستوى مواز للمؤسسات المتدهورة كقاطرة تساعد على التقدم بات أمراً حيويًا، فمصر بحاجة لجامعة للعلم والتكنولوجيا ليس لها علاقة بأسلوب إدارة أو بناء الجامعات الحالية، ومصر تحتاج إلى مراكز أبحاث حقيقية وليست مؤسسات بيروقراطية تضم موظفين يحملون ألقاب الدكتوراة دون أي مضمون، وأخيراً فإن مصر لا بد أن تجد حلاً في صحافتها القومية المنهارة، والتي صارت قضايا الفساد وسوء الإدارة وانعدام الكفاءة بداخلها تفوق كل حدود وتصور.

5. تطوير الجهاز الإداري

لن يستطيع المشروع الوطني أن يصمد أمام التحديات الخارجية إلا في حال امتلاك مؤسسات وطنية على درجة عالية من الكفاءة، ولا تكون مرادفاً للفساد وسوء الإدارة؛ فالانتماء إلى الوطن بمؤسساته وأجهزته يجب على الأقل أن يضمن قيمة العدالة وحسن الإدارة، طالما سيكون عائده المادي أقل من عائد الانتماء إلى المؤسسات العالمية النفاذة في مصر.

والحقيقة أن أزمة مصر تكمن في أن مؤسسات الداخل في مجملها اكتفت بمواجهة تدخلات الخارج بالشعارات، فأحزابنا الغائبة ترفض التدخلات الخارجية، وجامعاتنا المتدهورة لن تستطيع أن تخرج كادراً مصرياً قادراً على مواجهة التحديات الخارجية، والهياكل الإدارية المترهلة لمؤسسات ووزارات الدولة المصرية ستعجز أيضاً عن التعامل مع هذه التدخلات.

وإذا قسمنا المشهد المهني والسياسي المصري بين "كوادر الداخل" و"الخارج"؛ سنكتشف على عكس ما ساد في مصر طوال العقود السبعة من القرن الماضي؛ أن هناك تدهوراً هائلاً في "كادر الداخل"؛

فالمؤكد أن نخبة الداخل الوطنية في الأربعينيات ضمت أفضل وأكفأ عناصر النخبة الثقافية والسياسية المصرية، والتي لم تكن بدورها منعزلة عن السياق الإنساني العالمي رغم نضالها ضد المستعمر، ورفضها الحقيقي "لتدخله" في شئوننا في صورة احتلال مباشر، وعلى عكس الصورة الآن فلم يعد الداخل مغرّبًا بصورة كبيرة لأي مبدع أو سياسي طموح يرغب في الابتكار والتطوير، وصار واقعًا تحت جاذبية مغناطيس الخارج وليس الداخل كما جرى في فترات سابقة.

ولعل الإقبال الكبير على الالتحاق بالجامعة الأمريكية مع الجامعة الألمانية والفرنسية، ومدارس اللغات العالمية من قبل أبناء النخب الميسورة في مصر، سواء كانوا من الإسلاميين أو اليساريين؛ مؤشر على التدهور الذي أصاب مؤسسات التعليم الوطني، ونضال أبناء الطبقة الوسطى المصرية للعمل في المؤسسات الدولية، والبعد قدر الإمكان عن المؤسسات المحلية لأسباب ليست فقط مادية، ولكن أيضًا لأن نمط الإدارة الداخلية والعلاقة بين الرؤساء والمرعوسين في هذه المؤسسات يدار بصورة مختلفة عن الإدارة المملوكية في معظم مؤسساتنا "الوطنية"، كما أن التأثير المتصاعد لمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان المرتبطة بالمنظومة العالمية بجانب كفاءتها الإدارية والسياسية، مقارنة بحالة الجمود التي أصابت أحزابنا الوطنية؛ من شأنه أن يعزز من حلفاء الخارج الواقعيين حتى لو ارتفعت صرخات خصومه الغائبين.

وسيصبح البدء بتعديل الجهاز الإداري والتعليمي لمؤسساتنا الوطنية على قاعدة العدالة والكفاءة مسألة محورية، خاصة في ظل عجز السلطة عن إجراء إصلاح حقيقي في النظام السياسي المصري، فعليها على الأقل أن تبدأ بإصلاح نفسها، فتبدأ بإصلاح مؤسساتها العامة وجامعاتها ونظامها التعليمي والقضائي، وتحاول أن تضع نظامًا قانونيًا صارمًا للمحاسبة والشفافية، وعندها سيصبح لهذا المجتمع تواصل ما مع النخبة السياسية، وسيصبح وقتها حديث الأخيرة عن الإصلاح ذو دلالة واقعية ومجتمعية؛ لأنها نجحت في التواصل مع المجتمع بمؤسساته وألوان طيفه المختلفة.

رابعاً - الداخل والخارج: نحو مقاربة جديدة

عكس الجدل الذي دار أثناء الانتخابات التشريعية الأخيرة حول مسألة الرقابة الدولية؛ بعض الجوانب المغلوطة في طريقة التعامل الرسمي مع الخارج، أوضح عدم القدرة على التمييز بين الدفاع عن السيادة الوطنية أمام أي ضغوط سياسية خارجية، وبين التعامل مع "مجتمع مدني عالمي" يدافع عن قيم ديمقراطية عالمية، ويواجه في بعض الأحيان حكومات بلاده الغربية، ويتظاهر في البعض الآخر من أجل العالم العربي وقضاياها.

وأثار رفض اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية قرار بعض منظمات المجتمع المدني العالمي بالرقابة على الانتخابات الرئاسية جدلاً واسعاً بين النخبة السياسية، تجاوز حدود الصراع السياسي الضيق بين نخبة تحاول أن تمنع المراقبين الدوليين من اكتشاف حقيقة الواقع الذي يجري على الأرض، بالاحتماء بخطاب السيادة الوطنية.

وإذا كان من الوارد أن تكون هناك بعض "الحساسيات الداخلية" في التعامل مع الأجنبي داخل الثقافة السياسية المصرية، وخاصة فيما يتعلق بموضوع وطني كالانتخابات التشريعية، إلا أن الدوافع السياسية القائمة على رفض رقابة منظمات المجتمع المدني على الانتخابات ما زالت مسألة غير مرحب بها في الأوساط الرسمية، سواء كانت رقابة محلية أو دولية.

والواقع إن مصر تحتاج إلى ثقافة سياسية جديدة، تتعامل مع فكرة الرقابة باعتبارها مهمة وطنية وليست اتهاماً، وهي جزء من عملية التطور الديمقراطي؛ فالرقابة على أداء السلطة التنفيذية وعلى المؤسسات العامة مسألة أساسية، ويمكن أن يقوم بها القضاء والسلطة التشريعية جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والعالمية.

ورغم أن هناك كثيراً من الملاحظات التي توجه إلى بعض منظمات المجتمع المدني حول جديتها أو ما يسميه البعض ارتباطها بأجندة دولية "غير نابعة من البيئة الوطنية"، إلا أن الفاصل هنا هو ليس في التمييز بين الوطني والعالمي؛ إنما في طبيعة القضايا التي تتبناها هذه المنظمات.

فمن المؤكد أن محاربة كثير من هذه المنظمات لانتهاكات حقوق الإنسان، ورفض التزوير والنضال من أجل الديمقراطية؛ هو مطلب وطني وإنساني وليس أجنبي، ولا يجب اتهام المدافعين عنها بأنهم ينفذون أجندة خارجية هدفها اختراق "الأمن المصري"؛ لأن هذه القيم هي قيم عالمية وليست غربية، كما أن العمل غير الجاد لقلة من منظمات المجتمع المدني يرجع إلى طبيعتهم الداخلية وليس لطبيعة القضايا التي يتبنونها.

والحقيقة أن قبول الرقابة يعني القبول بمبدأ الشفافية الذي يتطلبه العمل الديمقراطي، والاعتراف بإمكانية الوقوع في الخطأ ككل المجتمعات الديمقراطية، التي قبلت بمبدأ الرقابة الوطنية والدولية، ولكن في نفس الوقت امتلاك الشجاعة لمواجهتها لا لإخفائها.

من المؤكد أن مصر تحتاج إلى خطاب جديد للتعامل مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية، تتجاوز فيه مسألة الاتهام الضمني بالتبعية للخارج؛ لأن الأساس هو أن نحترم نحن في الداخل قيم الديمقراطية والشفافية وحقوق الإنسان، حتى نستطيع أن نتفاعل بصورة نقدية مع الخارج، نؤثر فيه ونتأثر به بعيداً عن الشعارات التي تبرر الجمود والاستبداد.

خامسا - آليات الإصلاح الداخلي: نحو بناء مشروع وطني متفاعل مع المنظومة العالمية

تحتاج مصر إلى رؤية فكرية وسياسية جديدة، تحاول من خلالها أن تصوغ علاقاتها الخارجية بصورة جديدة، تتيح لها قدرة أكبر على الحركة والتأثير الخارجي، وبصورة تمكنها من الخروج من أسر القبول التلقائي للنصائح القادمة من الخارج حول توجهاتها الاقتصادية وسياستها الخارجية، ورفض مثل هذه النصائح فيما يتعلق بملف الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في مفارقة صارخة. ويمكن تحديد مجموعة من العناصر يمكنها أن تساعد في تشكيل تلك الرؤية:

أولاً- أزمة مصر أنه لا توجد لديها إدارة سياسية؛ إنما هي إدارة وظيفية بالقطعة أقرب إلى أن تكون مجرد رد فعل للأحداث، وهنا لا بد أن يكون هناك جسم سياسي آخر بالتوازي مع لجنة السياسات في الحزب الوطني، الذي صمم له الملعب ليكون فيه هو اللاعب السياسي الوحيد والمنظم في مقابل دور الأجهزة الأمنية والإدارية.

فمصر تحتاج إلى أكثر من عقل وجسم سياسي، وحين الوقت أن نرى كيانات ومؤسسات وأحزاباً سياسية تمارس دوراً في الحياة العامة، وتؤثر في الساحة العالمية، وتتجاوز مجموعة لجنة السياسات، التي صار وجودها كلاعب وحيد في الساحة السياسة يمثل عبئاً ثقيلاً على تطور البلاد وانطلاقها الديمقراطي.

ثانياً - لا بد من أن تصوغ مصر مشروعاً سياسياً كما حدث مثلاً في الستينيات؛ يكون الدفاع عنه مرادفاً ولو بدرجة ما للدفاع عن المصالح المصرية العليا، فكما أصبحت الديمقراطية جزءاً من المصالح الكونية الأمريكية، فإن على مصر أن تتحرك وفق الإيمان بمشروع عربي جنوبي ديمقراطي، له نزعة إنسانية منفتحة على دول العالم الثالث.

ثالثاً- تعميق التفاعل المصري مع دول الجوار، وخاصة تركيا وإيران، وإنهاء القطيعة الدبلوماسية بين مصر وإيران، والمساهمة في نزع فتيل التدهور في العلاقات الأمريكية الإيرانية، مع تأكيد مصر الدائم على رفض أي عمل عسكري ضد إيران، ورفض أي استخدامات غير سلمية للمنشآت النووية الإيرانية.

رابعاً- عجزت مصر نتيجة سوء أوضاعها الداخلية أن تكون مؤثرة خارجياً؛ فغابت بصورة كاملة عن العراق، وبدا دورها في فلسطين مرادفاً للدور وللرؤية الأمريكية، وصار من المهم أن تفتح مصر "جسوراً سياسية"، وليس فقط حواراً أمنياً مع الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية، بالتوازي مع دورها في مسيرة التسوية، يقوم بها سياسيون وليس فقط قادة الأجهزة الفلسطينية، وهنا يمكنها أن تفتح قناة سياسية مع الجبهة الشعبية وحماس ومع مثقفين وسياسيين فلسطينيين من المؤيدين والمعارضين للتسوية .

ويجب على مصر أيضاً أن تفتح جسوراً أخرى مع التيارات العراقية على أرضية الانتماء لمشروع عربي ديمقراطي غير طائفي.

والحقيقة أن هذا الالتصاق الاستراتيجي المصري بالرؤية الأمريكية في فلسطين والعراق، من شأنه أن يخصم من الرصيد المصري في هذه البلدان، ويجعل استهداف مصر بعد أدائها للمهام المطلوبة منها في فلسطين أمراً سهلاً، ويجعل قدرتها على مقاومة الضغوط الأمريكية المفروضة عليها شبه معدومة؛

لأنها لم تخلق رصيّدًا خاصًا بها في تلك الأماكن كما فعلت إيران مثلًا في العراق، لا يكون بالضرورة معاديًا للاستراتيجية الأمريكية.

خامسًا - بدء العمل بتطوير الجهاز الإداري المصري؛ لكي يضم نخبة حديثة ومدربة، ففكرة الموظف العام الموجودة في فرنسا مثلًا، والذي يعتبر من أفضل كوادر الأمة الفرنسية؛ غائبة عن مصر، فموظف الحكومة عادة ما يكون مرادفًا للفشل والرشوة والروتين.

وصار من المهم الحرص على تكوين إدارة حديثة في بعض المجالات العلمية والوزارات، تُختار وفق معايير الكفاءة، وتعد مهنيًا وسياسيًا بصورة راقية، وتكون بمثابة النموذج لباقي أجهزة الدولة.

سادسًا- ضرورة أن تمتلك مصر مشروعًا علميًا وتكنولوجيًا طموحًا خارج التركيبة الإدارية السائدة، التي قتلت أي طموح علمي؛ فتبدو مفارقة أن يفشل مشروع أحمد زويل التعليمي، وفي نفس الوقت ينجح النظام في إنشاء جامعات خاصة لإرضاء بعض رجال الأعمال والمسؤولين السابقين، كما تم إنشاء العديد من الجامعات الأجنبية دون أي قواعد أو معايير علمية واضحة، كما لم تحرص القيادة السياسية على إقامة جامعة وطنية وتكنولوجية جديدة تدار بصورة مختلفة عن باقي الجامعات المصرية، وتكون نواة لنهضة علمية وسياسية حقيقية، تساعد على فرز نخبة جديدة، لا تعتمد على الثراء المادي أو المحسوبية والواسطة.

سابعًا- ستظل "استراتيجية عدم المحاسبة" أحد أسباب استمرار تدهور أداء النظام السياسي، كما أن غياب الكادر السياسي عن دوائر صنع القرار، وغياب دور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في اختيار النخب الحاكمة؛ أثر بصورة سلبية على مجمل الأداء العام في البلاد.